

مؤشر PMI® للكويت التابع لمجموعة S&P Global

تراجع نمو الإنتاج إلى أدنى مستوى في 19 شهرًا

النتائج الأساسية

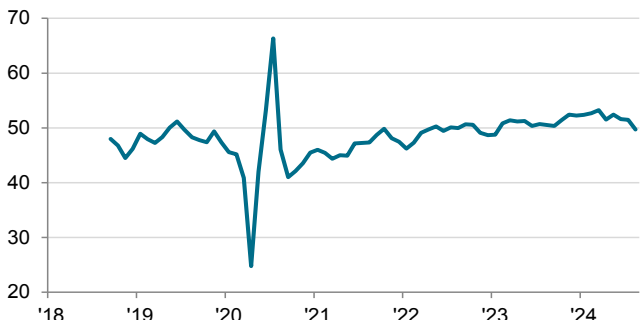
ارتفاع طفيف في الطلبات الجديدة في ظل الضغوط التنافسية

تراجع معدل تضخم أسعار البيع إلى أدنى مستوياته منذ بداية العام

انخفاض مستويات التوظيف لأول مرة منذ أربعة أشهر

مؤشر PMI للكويت التابع لمجموعة S&P Global

معدل موسميًا، > 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global
جُمعت البيانات في الفترة من 12 إلى 23 أغسطس 2024.

تعليق

قال أندرو هاركر، مدير الاقتصاد في S&P Global Market Intelligence:

"لقد أثرت المنافسة الشديدة في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الكويت على النمو في شهر أغسطس، حيث ارتفعت الطلبات الجديدة ونشاط الأعمال بشكل طفيف فقط خلال الشهر. ورغم أن هذه البيانات قد تكون مجرد نقطة عابرة وليست بداية لتباطؤ أطول أمداً، فإنها تسلط الضوء على التحديات التي تواجه الشركات. كما تراجع مستوى الثقة أيضاً، ويرجع ذلك جزئياً إلى تأثير التنافس على الأعمال الجديدة على هامش الربح."

"انخفض معدل التضخم الإجمالي للتكاليف في شهر أغسطس، مما أتاح بعض المجال للشركات لتقديم تخفيضات، لكن أسعار مستلزمات الإنتاج ظلت مرتفعة بشكل حاد، وبالتالي ستسعى الشركات إلى توفير المزيد من المال في الأشهر المقبلة إذا كانت تريد الفوز في سباق الفوز بأعمال جديدة."

كانت هناك مؤشرات على تباطؤ القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الكويت خلال شهر أغسطس وسط ضغوط تنافسية قوية. واستمرت زيادة الإنتاج والطلبات الجديدة، لكن معدلات التوسع في كلا الاتجاهين تباطأت وكانت هامشية. في الوقت ذاته تراجع معدل التوظيف للمرة الأولى في أربعة أشهر.

وقد أدت الضغوط التنافسية المذكورة أعلاه إلى قيام الشركات بزيادة أسعار إنتاجها بوتيرة أقل حدة، مع تراجع التضخم الإجمالي في تكاليف مستلزمات الإنتاج أيضاً منذ شهر يوليو.

يتم تجميع مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) للكويت من الردود على دراسة من هيئة مكونة من حوالي 350 شركة قطاع خاص. وتغطي الهيئة قطاعات التصنيع والإنشاءات والجملة والتجزئة والخدمات.

مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الرئيسي للكويت التابع لشركة S&P Global هو مؤشر مركب أحادي الرقم يرصد أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وهو مشتق من مؤشرات الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

انخفض مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي إلى ما دون مستوى الـ 50.0 نقطة المحايد للمرة الأولى منذ ما يزيد قليلاً عن عام ونصف في شهر أغسطس. وانخفض المؤشر من 51.5 نقطة في شهر يوليو إلى 49.7 نقطة في شهر أغسطس، وأشار إلى تراجع طفيف في أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط في منتصف الربع الثالث من العام.

واستمر نشاط الأعمال في الارتفاع، لتمتد بذلك سلسلة النمو الحالية إلى 19 شهرًا. ومع ذلك، كان معدل التوسع هامشياً فقط، وكان الأضعف في هذه الفترة.

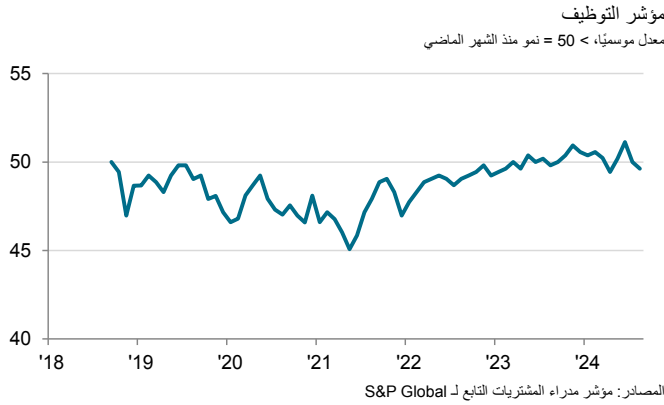
وكان الأمر نفسه ينطبق على الطلبات الجديدة. وفي حين ساعدت الأسعار التنافسية والإعلانات في زيادة الأعمال الجديدة مرة أخرى في شهر أغسطس، فقد تباطأ معدل النمو، حيث أفادت بعض الشركات بخسارتها للأعمال لصالح بدائل أرخص. ظل معدل التوسع في الأعمال الجديدة من الخارج أفضل من المعدل الذي شهدناه في إجمالي الطلبات الجديدة، حيث ساعدت المبيعات للعملاء في البلدان المجاورة في تحقيق زيادة ملحوظة في طلبات التصدير الجديدة.

وانخفض التوظيف للمرة الأولى في أربعة أشهر، بعد أن ظل ثابتاً في شهر يوليو. وأدى تباطؤ نمو الطلبات الجديدة إلى دفع بعض الشركات إلى تقليص أعداد القوى العاملة.

أدى انخفاض معدلات التوظيف إلى استمرار زيادة الأعمال المتراكمة، على الرغم من أن وتيرة التراكم تباطأت وكانت هامشية فقط.

أدى تقديم خصومات من قبل بعض الشركات لتأمين أعمال جديدة إلى ارتفاع طفيف في أسعار الإنتاج خلال شهر أغسطس، وبأضعف وتيرة في عام 2024 حتى الآن. ومع ذلك، استمرت الأسعار في الارتفاع، في ظل زيادات في تكاليف مستلزمات الإنتاج.

ارتفعت أسعار المشتريات بشكل حاد، وسط تقارير تفيد بارتفاع تكاليف مجموعة من العناصر منها الدعاية، وتكييف الهواء، ومعدات الكمبيوتر والطباعة، والصيانة والنقل.



وفي الوقت نفسه، تباطأت وتيرة التضخم في تكاليف التوظيف عن المستوى القياسي المسجل في شهر يوليو.

استمرت زيادة النشاط الشرائي، لكن معدل النمو تباطأ بما يتماشى مع المعدلات التي شهدناها كل من الإنتاج والطلبات الجديدة. وظل مخزون مستلزمات الإنتاج كما هو دون تغيير، لتنتهي بذلك سلسلة تراكم دامت 28 شهرًا. وفي الوقت نفسه، انخفضت مُد تسليم الموردين مرة أخرى خلال شهر أغسطس.

وتسببت الضغوط التنافسية في انخفاض ثقة الشركات، حيث أبدت بعض الشركات قلقها بشأن تأثير ذلك على حجم الطلبات الجديدة وهامش الربح. وتوقعت الشركات نمو الإنتاج وسط خطط لاستراتيجيات تسويقية جديدة، لكن الثقة تراجعت إلى أدنى مستوى لها في سبعة أشهر.

الاتصال

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447 030
sabrina.mayeen@spgglobal.com

أندرو هاركر
مدير الاقتصاد
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 016
andrew.harker@spgglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spgglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا. [انقر هنا](#).

المنهجية

تقوم شركة S&P Global بتجميع مؤشر مدراء مشتريات الكوكيت التابع لها من الردود على الاستبيانات المرسلة إلى المدراء التنفيذيين في هيئة تضم حوالي 350 شركة من شركات القطاع الخاص. وعلى حسب نوع الشركة التي تستجيب للدراسة، يكون المشاركون أنفسهم إما مدراء مشتريات محددين، أو كبار المدراء التنفيذيين، أو المدراء الماليين، أو شخصًا في منصب رفيع يُمكنه من الإجابة على الأسئلة المختلفة الواردة في الدراسة. يتم إجراء المقابلات من قبل وكالة أبحاث محلية تقوم بالاتصال بالمشاركين عبر الهاتف لتسجيل إجاباتهم على الدراسة.

تكون هيئة الشركات ثابتة بشكل عام من شهر لآخر، كما أن معدل انخفاض أعضاء الهيئة ضعيف. قد تحدث تغييرات إذا قررت الشركات أو الأفراد الانسحاب من الهيئة، أو إذا توقفت الشركات عن العمل. وفي هذه الحالات، يتم ضم شركات جديدة من نفس القطاع. تتم أيضًا مراجعة هيكل الهيئة سنويًا للتأكد من استمرارها في تمثيل الهيكل الفعلي للاقتصاد.

والهيئة مقسمة حسب الحجم التصنيعي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي غير المنتج للنفط. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. وقد جُمعت البيانات لأول مرة في شهر سبتمبر 2018.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spgglobal.com.

إخلاء مسؤولية

تُؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير البيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العرضية، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات TM و PMI هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركائها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توافره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.